يكفي الاعتراف برسالته الى الانس والجن لان رسالته الى الملك مختلف فيها
او يبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ويرجع في الثاني عن تحكم واختلف
في اشتراط لفظ اشهد والوجه على اشتراطه انه لا يشترط تكريره عند
العطف ه سم وعبارة م ر وفي ش ويؤخذ من كلام الشافعي انه لا بد من
تكرير لفظ اشهد في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامهما في الكفاح وغيرها
وخالفه فيه جمع ه بجرومه وقال ع ش عليه ما نصه قوله انه لا بد من
تكرير لفظ اشهد ه وعليه فلا يصح اسلامه بدونها وان اتى بالواو وقوله
وهو ما يدل عليه كلامهما معتمد ه ويعلم من نظمها بقوله

شروط الاسلام بلا اشتباه عقل بلوغ عدم الاكراه
والنطق بالشهادتين والولا السادس الترتيب فاعلم وامثل

فيسمى بالبناء للمفعول ولا يعارض هذا اي وجوب الاستتابة في حق
المرأة وقتلها اذا لم تسلم لان ذلك اي الترك محمول لان قتله اي المرتد
المرتب عليها اي على الردة حد تقدم في كلامه في فصل قاطع الطريق انه
يقتل كفرا لا حدا وهو الصواب وتم ففي هذا التعليل نظر ظاهر فالصواب اسقاطه

سن التاخير اي تاخير الاستتابة يسهل فيها اي في الاستتابة
يدعى الى الاسلام بينا يدعى للمجهول هوض وهو كذلك يستتاب
شهرين قال م في ش وله اي فلو قتل قبل الاستتابة لم يجب بقتله شيء
اي غير التعزير او تكرر لكن يغرم ان تكررت وتوبة الكافر من كفر قطعية
القبول تحل فيغيرها وان لم يتب بان امتنع من النطق بالشهادتين
بشروطه ويجب تغسيل الشهادة بالردة ض وكذا مارتب عليه من قوله
لم تقبل لما مر او شهدت اي البينة وقوله لم تقبل لما مر اي من وجوب
التفصيل على ما اعتمده هو وقد علمت ضعفه وهذا هو الظاهر في اصل
الروضة اعتمده م ر وش ثم قال فان امر اي على دم التفصيل ولم يبين شيئا
قال ولعله عدم مبالاته منا ربه وانما اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة
على القول به لظهور الفرق بينهما ه بجرومه واعد اصوله راجع لقوله
او فيها فقط والصحيح هو المعتمد وانهم خدم لاهل الجنة على المعتمد
الذي عليه المحققون ه لكن بخط الروضي الصحيح انهم في الجنة استقلالا

كما

كما قرره مشايخنا وعلى الخلاف كما قاله السيد عيسى الصفوري في اولاد كفار هذه
الامة اما اولاد غيرها فهم في النار قطعا ه والله اعلم

في تارك الصلاة وان كان اي المصر مخالفا لغيره ولعله اليق اي لمافيه
من ضيم احكام الصلاة بعضها الى بعض ودفنه في مقابر المشركين وفي نسخة
بدل المشركين المسلمين وعلى الاول فدفنه عطف على غسله اي وجوز دفنه
في مقابر المشركين ويجوز اعتبار الكلاب على حيفته وعلى الثانية فدفنه عطف
على الصلاة اي وحرمة دفنه في مقابر المسلمين لا يضاهي اي لا يشابه
مسابقة الخ على الجلد كالخمر والزنا والسرقة من الحد وهو طلب الصلاة
في سقوطه اي القتل بالقتال اي الصلاة ولا يتجه اي لا ينقاس
هذا الحد عن وقت الضرورة المراد به وقت العذر وهو وقت الجميع
بدليل قوله فيما له وقت ضرورة اذ لا ان وقت الضرورة في جميع الصلاة
عام مخصوص اي بالمسلم المصلي تفصيل وهو انه اذا تركها عمدا
وقال لا اصليها فانه يقتل بخلاف ما اذا قال اصليها فلا يقتل هذا
ما سيكرره الشيخ وعلى كلام قال الاتي يكون التفصيل هو اينما ان توعد
بها بالاسر من الامام او نايبه قتل والا فلا او بلا عذر المعتمد انه
ان توعد بها بالاسر من الامام او نايبه قتل والا فلا وما ذكره الشيخ غير
مستقيم قال في خلوده في النار نظر لعل وجهه انه قد يتكشف له
امر خارج عن حكم الظاهر فيكون ذلك عاصما من اجراء احكام الكفار عليه
والا فهو كافر في احكام الدنيا ومقتضاه خلوده في النار والله اعلم

كتاب احكام الجهاد اي من انه كان قتال الهجرة حراما
وبعدها اما فرض كفاية او فرض عين وما يتعلق ببعض احكامه
اي الجهاد اي بحكم الاسر وقاتلوا المشركين كافة وهذه اية السيف
وقيل قوله انفروا خفافا وثقالا ثم ر لغة دفع اللام للقسم والفدوة
بالفتح المرة الواحدة من الغدو وهو الخروج في اي وقت كان من اول
النهار الى انتصافه والروحة المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج
في اي وقت كان من زوال الشمس الى غروبها ه من فتح الباري بعض
اي بالنبوة والرسالة على المعتمد وقيل بالنبوة فقط وانما ارسل بعد فترة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)